العلاقة بين العقل ومعارف الوحي الإلهي
(برهان الإمكان والوجوب أنموذجًا)

The relationship between reason and divine knowledge
(Proof of possibility and necessity)

زينب طاهر عيسى والي الشافعي Zainab Taher Issa Al Shafeay

zainabt.alalshafee@student.uokufa.edu.iq

كلية الفقه / جامعة الكوفة University of Kufa/ Faculty of Jurisprudence

أ. د. جاسم هاتو الموسوي Prof. Dr. Jasim Hato Fakhir Al-musawi

Jasimh.almusawi@uokufa.edu.iq

ملخص

أُقيمت على وجوده تعالى براهين عقلية متعددة بحسب الأصول العقلية للمدارس الفكرية واتجاهاتها المختلفة، وأشهرها برهان الإمكان والوجوب للحكمة المشائية، وبرهان الصديقين للحكمة المتعالية، وبرهان الحدوث لمتقدمي المتكلمين، وبرهان النظم لمتأخريهم، فالأولان للفلاسفة، والأخيران للمتكلمين.

وبعد دمج الفلسفة والكلام خلال القرن الرابع على يد الخواجة الطوسي وجد برهان الإمكان والوجوب طريقه إلى الكلام الإمامي واعتمده الخواجة في التجريد، وأختاره العلامة الحلي في شرحه، وعلل إعراض الخواجة عن برهان القدم والحدوث المعروف للمتكلمين بأنّه إنما يتمشى ويستقيم بأصول برهان الإمكان والوجوب، وتعليله هذا ظاهر في ارتضاه واختياره للبرهان، ثم تابعهما من جاء بعدهما حتى ألتفت المتأخرون من المتكلمين إلى أن البرهان فلسفي محض، ويعتمد على أصول فلسفية بحتة مع عدم الإشارة إليه في كتب المتقدمين، فسلكوا طريقا آخر، وأقاموا برهانا جديدا يعتمد على أصول كلامية أشتهر باسم برهان النظم الذي واجه سيلا من الإشكالات دفعت متأخريهم إلى اعتماد برهان الحكمة المتعالية المعروف عندهم ببرهان الصديقين.

فهذه أشهر البراهين العقلية على وجود الخالق تعالى، وبالرغم من اشتراكها في بعض الأصول العقلية مع غض النظر عن كون هذه الأصول فلسفية أو كلامية إلا أن المهم منها هو الأول أي الإمكان والوجوب؛ ولذا ستقتصر الإشارة عليه؛ لأجل الكشف عن مادته، ومنشأ هذه المادة، وترتيبها، وتأثير النقل فيهما، وذلك في مبحثين.

الكلمات المفتاحية: الوجوب، الإمكان، الامتناع، التسلسل، الدور.

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة علمية فصلية محكّمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

Abstract

Multiple rational proofs have been established for the existence of God Almighty, according to the rational principles of the various schools of thought and their trends, the most famous of them are the proof of possibility and necessity for the Peripatetic wisdom, the proof of the truthful ones for the transcendent wisdom, the proof of occurrence for the earlier theologians, and the proof of the systems for the later ones. The first two are for philosophers, and the last two are for theologians.

After the merging of philosophy and theology during the fourth century at the hands of Khawaja al-Tusi, the proof of possibility and necessity found its way into Imami theology, and the Khawaja adopted it in abstraction, The scholar Al-Hilli chose it in his explanation, and explained the reason for Al-Khawaja's turning away from the proof of eternity and occurrence, which is known to theologians, by saying that it only conforms and is upright with the principles of proof of possibility and necessity, His reasoning for this is evident in his satisfaction and choice of proof, and then those who came after them followed them until the later theologians turned to the fact that the proof is purely philosophical, It relies on purely philosophical principles, with no reference to it in the books of the predecessors, so they took another path, They established a new proof based on verbal principles that became known as the proof of systems, which faced a torrent of problems that prompted their later scholars to adopt the proof of transcendent wisdom known to them as the proof of the two truthful ones.

These are the most famous rational proofs of the existence of the Almighty Creator, and although they share some rational principles, regardless of whether these principles are philosophical or verbal, what is important among them is the first, that is, possibility and necessity. Therefore, the reference will be limited to it; In order to reveal its material, the origin of this material, its arrangement, and the effect of transmission on it.

Keywords: Obligation, proof of the contingency of word, abstention, sequence, role.

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

مقدمة

أهم البراهين العقلية على وجود الله تعالى هو برهان الامكان والوجوب، وهو برهان عقلي بحت يعتمد في إثبات الباري تعالى على المفاهيم العقلية بشكل تام، وقد أقامه الشيخ الرئيس ابن سينا في إلهيات الشفاء[1]، وقرر بصور مختلفة أخصرها و أقواها تقرير الخواجة في التجريد، قال: "الموجود إن كان واجبا وإلا استلزمه؛ لاستحالة الدوروالتسلسل" (الخواجة الطوسي، 1407هـ، ص179). وبُيّن هذا التقرير بصورمختلفة اوضحها بيان تلميذه العلامة الحلي في شرح التجريد، قال: "الدليل على وجوده أن نقول: هنا موجود بالضرورة؛ فإن كان واجبا فهو المطلوب، وإن كان ممكنا افتقر إلى مؤثر موجود بالضرورة، فذلك المؤثر إن كان واجبا فالمطلوب، وإن كان ممكنا افتقر إلى مؤثر موجود، فإن كان واجبا فالمطلوب، وإن كان ممكنا تسلسل أو دار، وقد تقدم بطلانهما" (العلامة الحلي، 1417هـ، ص391).

وقد اعتمده المتكلمون بعدهما وقدموه على برهان الحدوث[2] الذي هو برهان متقدمي المتكلمين، ولعل فهم البرهان بشكل أوضح يعتمد على بيان زو اياه الثلاثة أعني الأصول والتقرير والإشكالات، فمن خلال فهمها تتضح العلاقة بين العقل ومعارف الوحي الإلهي ومستوى تأثير الوحي في المعرفة العقلية، كل ذلك مبني على الاختصار.

1- قال: (وإذ قد بلغنا هذا المبلغ من كتابنا فبالحرى أن نختمه بمعرفة المبدأ الأول للوجود كله و أنه هل هو موجود، وهل هو واحد لا شريك له في مرتبته ولا ندّ له؟ وندل على مرتبته في الوجود، وعلى ترتيب الموجودات دونه ومر اتبها، وعلى حال العود إليه، مستعينين به، فأول ما يجب علينا من ذلك أن ندل على أن العلل من الوجوه كلها متناهية...) (ابن سينا، 1983م، ص168).

2- قال المحقق البحر اني: "في إثبات العلم بوجوده إنه إما أن يستدل على ذلك بالإمكان أو بالحدوث، فهنا طريقان: الطريق الأول: الاستدلال بالإمكان، وتقريره: أنّ صانع العالم إن كان واجبا لذاته فهو المطلوب، وإن كان ممكنا لذاته افتقر إلى مؤثر، فمؤثره إما نفسه وهو باطل؛ لوجوب تقدم المؤثر باعتبار ما على أثره بالضرورة، وامتناع تقدم الشئ بوجه على نفسه أو غيره، فإما على سبيل الدور، وهو باطل؛ لوجوب تقدم كل منهما على أثره، فيلزم تقدمه على نفسه أو على سبيل التسلسل، وهو أيضا باطل..." (ابن ميثم البحر اني، 1406 هـ، ص63).

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكّمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

المبحث الأول: أصول البرهان

يرتكز هذا البرهان على جملة من الأصول التي لا يمكن أن يستقيم البرهان بدونها وبدون إثباتها وينتقض بنفيها أو الشك فيها، وهي:

الأصل الأول: الواقعية الخارجية: يجب الإذعان بالوجود الخارجي، ولا ضرورة لتعدد مظاهره ومراتبه وإنما يكفي إثبات موجود واحد كهذا الإنسان أو تلك الشجرة، فلا يستقيم البرهان مع مذهب الشك الوجودي، وهذا الأصل من المقدمات الحسيّة، ويكفي في إثباتها الإدراكات الحسيّة، وهذا النوع من القضايا من سنخ البديهيات المشاهدات[1].

الأصل الثاني: أصل العلية: يجب الإذعان بأصل وقانون ومبدأ العلية، وهي علاقة وجودية بين وجودين، يكون أحدهما فاعلا للوجود ويسمى العلّة، والآخر قابلا له ويسمى المعلول، وهي عرض عام للوجود، فلا يخلو الوجود الخارجي عنها، فإمّا أن يكون علّة وإمّا أن يكون معلولا بضرورة العقل، وهذا الأصل من الأصول الفلسفية البحتة، وعدّوه من الأوليات المستغنية بذاتها عن البرهان، وهي غير السببية، وقد أُسئ فهم كلامهم، وهذا الأصل من المقدمات العقلية، ويكفي في إثباتها ضرورة العقل، وهذا النوع من القضايا من سنخ البديهيات الأوليات (ظ : محمد رضا المظفر، 2016، ص328).

فأصل قانون العلّية من الأمور البديهية الغير قابلة للإنكار بحيث أنّ نفيه كإثباته يستلزم قبوله؛ لأنّ هيمنة هذا القانون لا تنحصر بالنظام المادي ولا تحد بالعالَم الخارجي بل كل استدلال وفعالية فكرية سواء كانت بصورة قياس اقتراني أو استثنائي لا تكون منتجة إلا إذا سُلمت علاقة العلية بين مقدمات البرهان ونتيجته، فإثبات أو إنكار قانون العلية مبتني على أساس أنّ مقدمات البرهان علّة لنتيجته، فلو أراد أحد أنْ يُثبت أو ينفي النظام العلّي فلا بد من إقامة البرهان على ذلك، ومقدمات كلّ برهان علّة لنتيجته، فيكون نفيه دليل إثباته بمعنى أنّ المنكر اعتمد على قانون العلية لنفي هذا القانون، وبالنتيجة فكلّ ما قيل أو يقال عن قانون العلّية فهو من سنخ التبيين لا

1- إن أصول اليقينيات هي البديهيات، وهي بحكم الاستقراء: الأوليات، والمشاهدات، والتجربيات، والمتواترات، والحدسيات، والفطريات (ظ : محمد رضا المظفر، 2016، ص328).

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكّمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

التعليل، وقد اعتمد كلّ البشر سواء العالِم منهم أو الجاهل هذا القانون في مقام العمل، فبنوا أمورهم المادية والعلمية على ضوئه، فهو مستبطن في كلّ الأعمال اليومية، فمثلاً شرب الماء عند العطش لا مناص فيه من التسليم أنّ الماء علّة لرفع العطش، وكذا الخروج من المنزل إلى محل العمل لا بد من التسليم أنّ طي المسافة بينهما علّة للوصول لمكان العمل، وهكذا في سائر الأمور البسيطة أو المعقدة (ظ: الآملي، 1415هـ، ج2، ص439 -440).

فلا شبهة في أصل هذا القانون على مستوى التحليل العقلي والعملي، وهو من الركائز المسلمة لدى الجميع إلا أنّ جزئيات هذا الأصل من المباحث الفلسفية الدقيقة، وقد احتلت حيّزاً واسعاً من البحث في الفلسفة الإسلامية، وقد ناسب البحث عن أصل العلية المباحث الفلسفية؛ لأنّها أي العلية من العوارض الذاتية للوجود، فهو بذاته إمّا علّة وإمّا معلول، فلا يخلو منهما وجود ما، وقد اشتهر قولهم: "موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية" (ظ: صدر المتألهين، 1981، ج1، ص30. نجم الدين، 1412هـ، ص3. العلامة الحلي، 1412هـ، ص188. الجرجاني، 1306، ص104).

وموضوع الفلسفة هو الوجود الكلي المطلق حيث عرفوها بأنّها العلم الباحث عن أحوال الموجود بما هو موجود (ظ: صدر المتألهين، 1413هـ، ص8).

الأصل الثالث: بطلان الدور: يجب الإذعان ببطلان الدور في العلل الوجودية الفعلية (ظ: الخواجة الطوسي، 1407هـ، ص179)، فهاهنا أمور، هي:

الأول: معنى الدور، وهو توقف الشيء في وجوده على آخر وتوقف الآخر على الأول، مثلا: (أ) علّة لـ (ب)، و (ب) علّة لـ (أ).

الثاني: شرط بطلان الدور، وهو الفعلية أي أن يكون كلاهما موجودان بالفعل في الخارج لا بالقوة أي (أ) و (ب) في المثال الآنف كلاهما وجودان خارجيان.

الثالث: برهان بطلان الدور، وهو استلزامه لازما فاسدا بضرورة العقل؛ إذ يلزم منه توقف الشيء في وجوده على نفسه، فيكون فاعلا وقابلا في آن واحد، فيكون الموجود الواحد في آن واحد ومن جهة واحد علة ومعلول، أي (أ) في المثال الآنف علة ومعلول، و (ب) في المثال الآنف علة ومعلول أيضا.

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكّمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

الأصل الرابع: بطلان التسلسل: يجب الإذعان ببطلان التسلسل في العلل الوجودية الفعلية (ظ: المصدر السابق)، فهاهنا أمور أيضا، هي:

الأول: معنى التسلسل، وهو توقف الشئ في وجوده على آخر وتوقف الآخر على آخر وهكذا أي التعاقب في الوجود، مثلا: (أ) علّة لـ (ب)، و(ب) علّة لـ (ج)، و(ج) علّة لـ (د) وهكذا في سلسلة غير منتهية.

الثاني: شرط بطلان التسلسل، وهو الفعلية أيضا أي أن يكون كلاهما موجودان بالفعل في الخارج لا بالقوة أي (أ)، و (ب)، و(ج)، و (د) وسائر حلقات السلسلة الأخرى في المثال الآنف كلاها موجودات خارجية.

الثالث: برهان بطلان التسلسل، وهو استلزامه لازما فاسدا بضرورة العقل؛ إذ يلزم منه وجود المعلول بدون علة، وهو محال بضرورة العقل، فلو كانت السلسلة غير منتهية من الطرفين، وكل حلقة فيها علة لما دونها ومعلول لما فوقها، فيصح رسم دائرة فرضية على هذه الحلقات ووصفها بالمعلولية أي تكون المعلولية عرض عام لها جميعا، فإذا كانت كل حلقة علة ومعلول فما هي علّة المجموع؟! مثلا لو طلبت من رئيس القسم التوقيع، فقال: سأوقع بعد المعاون العلمي، وقال المعاون العلمي: سأوقع بعد العميد، وهكذا في سلسلة غر منتهية، فهذا معناه أن التوقيع لن يخرج للوجود الخارجي.

الأصل الخامس: المعقولات الذهنية: كل معقول ذهني إذا ما قيس للوجود الخارجي، فلا يخلو إمّا أن يكون ممتنعاً عقلياً، وإما أن يكون ممكناً عقلياً، وإمّا أن يكون واجباً عقلياً؛ إذ الوجود الخارجي إمّا أنْ يكون بنحو الضرورة فهو الواجب وإلا فهو الممكن، ومعنى ضرورة الوجود هو عدم مخالطته العدم بأي نحو من الأنحاء؛ ولذا فهو مستغني عن العلّة، فليس هناك عدم ما حتى يفتقر إلى العلة الفاعلية لطرد هذا العدم بل هو وجود تام، بخلاف الوجود المخالط للعدم فهو غير ضروري وإنّما هو متوقف على العلّة الطاردة لعدمه، فوجود الهيولى الأولى والإنسان الطبيعي والصادر

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة – العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

الأول كلّه غير ضروري بل ممكن بالذات؛ لأنّه وجود ناقص ومخالط للعدم (ظ: صدر المتألهين، 1981م، ج2، ص127. 295)[1].

فالوجود مادام مشوباً بالنقص والعدم فهو أبداً مفتقر للعلّة التي ترفع نقصه وعدمه، وهذا هو معنى قولهم إنّ الممكن بالذات محتاج للعلّة في وجوده وبقائه[2].

فهاهنا ثلاثة معقولات ذهنية، هي: الواجب والممتنع والممكن، والقسمة ثلاثية والمناط فيها الضرورة العقلية، فإمّا أن يكون وجود بنحو الضرورة فهو الواجب وإمّا أنْ يكون عدمه بنحو الضرورة فهو الممتنع وإمّا أن يكون وجوده وعدمه لا بنحو الضرورة:

الأول: الواجب (واجب الوجود)، وهو إثبات ضرورة الوجود أي لا ينفك عن الوجود الخارجي ولا يغادره، فهو وجود خارجي تأبيدا، فهذا المفهوم الذهني أطلقه العقل على الوجود الخارجي الضروري أي إذا كان في الخارج وجودا بهذه الصفة فقد وضع العقل له في عالمه الذهني مفهوم (واجب الوجود)، وهو من المعاني الضرورية التي ترتسم في النفس ارتساما أوليا.

الثاني: الممتنع (ممتنع الوجود)، وهو سلب ضرورة الوجود أي لا طريق له للوجود الخارجي، فهو حبيس الذهن تأبيدا، ولا يرى ولا يشم رائحة الوجود الخارجي، فهذا المفهوم الذهني أطلقه العقل على ما كان ضروري العدم أي العدم الذي بهذه الصفة قد وضع العقل له في عالمه الذهني مفهوم (ممتنع الوجود)، وهو أيضا من المعاني الضرورية التي ترتسم في النفس ارتساما أوليا.

1- قال بعض الأعلام من أتباع الحكمة المتعالية: (الوجود إمّا أنْ يكون الوجود ضرورياً له بذاته أو لا، والأول هو الواجب، والثاني هو الممكن، ومعنى ضرورة الوجود لوجود أنّه بحيث لا يقبل أنْ يخلفه العدم مطلقاً، فالواجب هو الوجود الذي لا يقبل أنْ يخلفه العدم بوجه من الوجوه، والممكن هو الذي يقبل أنْ يخلفه العدم بوجه، فإذا قلنا: إنّ وجود زيد ممكن فمعناه أنّ وجود زيد في الحال وإنْ كان موجوداً إلا أنّه كان قابلاً لأنْ يكون العدم خليفة له، و أيضاً هو قابل لأنْ يخلفه العدم في المستقبل كما كان قد خلفه العدم في ما مضى، كلّ ذلك بعدم علته) (الفياضي، 1417هـ، ج1، ص168).

2- قال في الأسفار: (ومن أصولهم [الحكماء] أنّ الممكن كما يحتاج إلى العلة في وجوده الحدوثي يحتاج إليها في وجوده البقائي) (صدر المتألهين، 1981م، ج1، ص381).

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكّمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

الثالث: الممكن (ممكن الوجود)، وهو سلي الضرورتين أي ضرورة الوجود وضرورة العدم، فلا وجوده الخارجي ضروري ولا عدمه ضروري و إنما هو متساوي النسبة الى الوجود والعدم، فهذا المفهوم الذهني أطلقه العقل على الوجود الخارجي غير الضروري أي إذا كان في الخارج وجود بهذه الصفة أي ليس بنحو الضرورة و إنما جاز عليه العدم وعدم الوجود فقد وضع العقل له في عالمه الذهني مفهوم (ممكن الوجود)، وهو أيضا من المعاني الضرورية التي ترتسم في النفس ارتساما أوليا.

فقد نظر العقل إلى الوجود الخارجي، ووضع هذه المفاهيم الذهنية، وكأنه قال بلسان حاله: أنا العقل وضعت في عالمي الذهني هذه المفاهيم الثلاثة (الواجب والممتنع والممكن):

و أقصد بالواجب منها ضرورة الوجود، فإذا كان في صفحة الخارج وجود بهذه الصفة أي بنحو الضرورة ولا ينفك عنه أي الخارج أبد فقد وضعت له مفهوم واجب الوجود؛ لأنّ فرض عدم انفكاكه عن الخارج يستلزم غناه المطلق، فهو مكتفي بذاته، وغني بها عمّا سواها، فإذا كان في الخارج وجود بهذه الصفة فهو واجب الوجود.

و أقصد الممتنع منها ضرورة العدم، فإذا كان في صفحة العدم عدم بهذه الصفة أي بنحو الضرورة ولا ينفك عنه أي العدم أبد فقد وضعت له مفهوم ممتنع الوجود؛ لأنّ فرض عدم انفكاكه عن العدم يستلزم فقره المطلق، فلا يرتفع فقره أبدا، فإذا كان عدم بهذه الصفة فهو ممتنع الوجود.

و أقصد بالممكن سلب ضرورة الوجود وضرورة العدم، فهو وإنْ كان في صفحة الوجود الخارجي إلا أنه ليس بنحو الضرورة و إنما جاز أنْ يكون في صفحة العدم؛ لأنّ فرض عدم جواز انفكاكه عن الخارج يستلزم عدم غناه المطلق، فهو غير مكتفي بذاته، وغير غني بها عمّا سواها و إنما هو غني بغيره و اكتسى صفة الوجود من غيره، فإذا كان في الخارج وجود بهذه الصفة فهو ممكن الوجود (ظ: صدر المتألهين، 1981م، ج1، ص115).

الأصل السادس: ممكن الوجود محتاج في وجوده للعلة، وهذه الحاجة مقتضى سنخ وجوده، فهو متساوي النسبة إلى الوجود والعدم، فيحتاج في خروجه من نسبة التساوي إلى المرجح، وهذا المرجح هو علّة وجوده، فعلة الوجود وجود مثله لكن أعلى

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

رتبة منه، نعم يكفي في بقاءه على حاله في العدم عدم وجود المرجح والعلة، فتكون علة العدم هي عدمها أي عدم وجود العلة، فعلة العدم عدم، وفي إطلاق العلّة على العدم تسامح وإلا فالعلّة وجود أعلى رتبة من وجود معلولها.

وحاجة الممكن في وجوده إلى العلّة أيضا من المعاني الضرورية التي ترتسم في النفس ارتساما أوليا، فالفرض أن الممكن متساوي النسبة في نفسه إلى الوجود والعدم و أنّه لا يقتضي بنفسه أحدهما و إنما يتوقف ذلك على عنصر خارجي فإذا ما وجد في الخارج فمعناه أن وجوده هذا الخارجي تم من غيره وهو علّته، وهذا معنى افتقاره في وجوده الخارجي للعلّة

الأصل السابع: واجب الوجود غني في وجوده عن العلةّ: لأن الفرض هو عدم مغادرته لصفحة الوجود، فهو لم يفارقها حتى يحتاج فيها للعلة، فالمحتاج للعلة هو الذي يجوز عليه العدم، والحال أن الفرض هو أن واجب الوجود ضروري الوجود ولا يجوز عليه العدم بوجه، ومن هنا يظهر أن أحكام أصل العلية من الضرورة والمعية والسنخية تجري على ممكن الوجود فقط، ولا تجري على واجب الوجود؛ لأنّه لم ينفك عن الوجود حتى يحتاج في وجوده للعلّة.

وينبغي التنبيه إلى أن المقصود في هذا الأصل السابع هو بيان المفهوم لا إثبات هذا السنخ من الوجود الخارجي أو نفيه بل إثباته سيأتي لاحقا من خلال ترتيب هذه المفاهيم ورصفها، فما لم يتضح المراد منها لا يمكن فهم البرهان في إثبات المراد.

المبحث الثاني: ترتيب أصول البرهان

هناك و اقعية خارجية كما هو مدلول الأصل الأول، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هو المعقول الذهني الذي يناسبها وتستحقه أو أي المعقولات الذهنية الآنفة يصدق عليها؟

إنّ وجودها الخارجي يسقط مفهوم (الممتنع)، فهو لا يرى الوجود الخارجي ولا يشم رائحته وحبيس الذهن تأبيدا على ما مرّ، فبقي الممكن والواجب كما هو مدلول الأصل الخامس، فهو أحدهما بالحصر العقلي بعد أن أسقط الوجود الخارجي الممتنع وأخرجه عن دائرة الاحتمال.

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة علمية فصلية محكّمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

فإذا كان هذا الموجود الخارجي هو (واجب الوجود) فقد ثبت المطلوب، وإذا كان هو (ممكن الوجود) فهو محتاج في وجوده للعلة كما هو مقتضى الأصل السادس.

وعلّة (ممكن الوجود) موجود خارجي أيضا؛ إذا العدم لا يكون علّة للوجود و إنما علّة الوجود وجود مثله أعلى رتبة منه، وعلة العدم عدم مثله بنوع من التسامح كما هو مقتضى الأصل السادس.

وحينئذ يرد السؤال الآتي: هل علّة هذا الممكن الخارجي (ممكن الوجود) أم (واجب الوجود)؟ إذا كان (واجب الوجود) فقد ثبت المطلوب، وإذا كان (ممكن الوجود) ننقل الكلام إلى علته، وهكذا إلى أن نتوقف عند (واجب الوجود) بالضرورة أي يجب أن تنتهي إلى (واجب الوجود) دفعا للدور والتسلسل الممنوعان في العلل الوجودية الفعلية كما هو مقتضى الأصل الر ابع والأصل الخامس.

وعليه، فالموجود الخارجي إمّا (واجب الوجود)، وإمّا (ممكن الوجود)، والممكن ينتهي إلى واجب الوجود؛ لبطلان التسلسل والدور في العلل الوجودية الفعلية، فإذن (واجب الوجود) موجود في صفحة الوجود الخارجي بالضرورة (ظ : الخواجة الطوسي، 1407هـ، ص179).

المطلب الأول: إشكالات البرهان

طرحت على برهان الإمكان والوجوب إشكالات عدّة، أهمها:

1 . إنّ البرهان مفهومي صرف، وكأن لا ربط له بالخارج و إنما يسبح في محيط الذهن وعالم المفاهيم، والحال أن الأصل في الكلام هو الوجود الخارجي، فالمطلوب هو إثبات إله وجودي خارجي شخصي، يدركه المؤمن في أعماق إيمانه حينما يرفع يده إليه بالدعاء ويقول إلهي! ولابد في الإيمان استشعاره جل شأنه وهو يقول: نعم عبدي، أنا معك ﴿أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ (طه: 45)، ويدرك العبد أنّ وجوده منه جل شأنه، وأن كل وجود خير، وأن العدم شر، و انه تعالى علّة الوجود ومفيضه، وأن علّة العدم عدم العلة، وأن الشر هو الحرمان من الوجود، وأنّ الشر في الإنسان بقدر نقصه من كمال الوجود، ولا مصدر للوجود سواه تعالى، فيلتمس الخير منه سبحانه بصدق وبنحو الحقيقة ﴿اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(آل عمران: 26)، فالإله الخارجي المطلوب إثباته مغاير لما اثبته البرهان من إله عقلي صرف (ظ : اميل، 1377 ش، ج2، ص96).

والجواب عن هذا الإشكال: أن براهين وجود الله تعالى كلها بلا استثناء عقلية، فالإشكال عام، وهذه طبيعة المعرفة العقلية، فهي معرفة مفهومية بحتة، والمهم في الباب هو المعرفة وأمّا استشعار وجود الباري الخارجي تعالى فبحثه خارج عن الموضوع.

2. إنّ البرهان من سنخ البراهين الإنيّة (برهان إنْ)، وتكون الحركة في هذا السنخ من البراهين من المعلول إلى العلّة، كالحركة من الحرارة إلى النار، وهذا النوع من الحركة لا يفيد اليقين، فوجود الحرارة لا يدل بالضرورة على وجود النار، بخلاف السنخ الآخر من البراهين المسماة بالبراهين اللميّة (برهان لِم)، والتي تكون الحركة فيها من العلّة إلى المعلول، كالحركة من النار إلى الحرارة، وهذا النوع من الحركة يفيد اليقين، فوجود النار يدل بالضرورة على وجود الحرارة (ظ: المصدر السابق نفسه).

والجواب أن برهان الـ (لِمْ) لا ينحصر بالحركة من العلّة إلى المعلول و إنما هناك سنخ آخر من برهان (لِمْ) وهو الحركة من أحد المتلازمين لإثبات اللازم الآخر أي الحركة من لازم شيء لإثبات لازم شيء آخر، والحركة في برهان الإمكان والوجوب ليس من المعلول إلى العلّة و إنما هي حركة من وصف لازم لوجود خارجي هو الإمكان إلى إثبات وصف لازم لوجود خارجي آخر هو الوجوب (ظ: الخواجة الطوسي، 1407هـ، ص178).

ولعل هذا هو السر وراء تعبير الخواجة في تقرير البرهان بلفظ الاستلزام، قال: (الموجود إن كان واجبا وإلا استلزمه) (الخواجة الطوسي، 1407هـ، ص179)، وقد نبّه لذلك العلامة الحلي في بيان التقرير، بقوله: (وهو استدلال لمي) (العلامة الحلي، 1417هـ، ص 391).

المطلب الثاني: إشارات النقل لبرهان الإمكان والوجوب

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

إنّ البرهان العقلي كما يشترط في صحة نتائجه صدق مقدماته أو قضاياه أو مواده كذلك يشترط فيها صحة ترتيبها أو الشكل المنطقي المنتج، وكلاهما أي صدق المقدمات وصحة ترتيبها بنفس الدرجة من الأهمية، وكما لا يثمر البرهان بدون المادة والترتيب فكذلك لا يستغني في مادته وترتيبها عن الوحي ولو بنحو الإشارة والتنبيه؛ ولذا اهتم بتهيئة هذه المواد بشكل كبير، ولا مبالغة في القول إنّ مواد وأصول برهان الإمكان والوجوب قد أُشير إليها بشكل كامل في الوحي، ونبّه عليها بصور مختلفة، وهذا هو المهم في باب البرهان، ولذا قال العلامّة الحلي في الكشف بعد شرح تقرير الخواجة للبرهان: (هذا برهان قاطع أشير إليه في الكتاب العزيز بقوله: "أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ"[1] (العلّامة الحلي، 1417هـ، ص391)، ولم تقتصر هذه الإشارة على أصوله ومقدماته ومواده وقضاياه وإنما شملت ترتيبها بنحو التأكيد والتنبيه؛ إذ العقل قد يستغني عن الوحي في المادة وترتيبها تأصيلا إلا أنّه لا غنى له عنه في تلك الأصول وترتيبها تنبيهاً وتأكيداً وإشارة، فكما أن الحس يغفل عن مشاهداته كذلك العقل له غفلة عن مدركاته؛ ولذا يحتاجان التنبيه والإيقاظ من الوحي، وسنتتبع بنحو الاختصار أصول البرهان في الآيات الكريمة والروايات الطاهرة، وهذا الأمر يتطلب الإشارة أولاً إلى الآيات الكريمة؛ لأنّ الروايات الشريفة قد تكون ناظرة لمحتواها دون أن ترد عقبها، وهي كالآتي:

1 . الآيات الكريمة الواردة في الأصل الأول أي الواقعية الخارجية، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ. وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ. وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ. وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ (الغاشية: 17 -20)، ودلالة الآيات ظاهر في أنّ هذا الجانب من الكون المشار إليه فيها من الأمور التي يكفي في إثباتها المشاهدة الحسية دون إعمال الفكر والتركيز العقلي[2]، ويشهد لهذه الدلالة التعبير بـ (يَنظُرُونَ)

1- قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (فصلت: 53).

2- قال الشريف الرضي: (قوله تعالى: "أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت"، والمراد به الحض على التأمل والتدبر، و(النظر): تقليب الحدقة الصحيحة في جهة المرئي التماسا لرؤيته، وهو المراد في هذا الموضع) (الشريف الرضي، 1411هـ، ص253).

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة – العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

دون (يُبْصِرُونَ) كما في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا﴾ (الأعراف: 179)، إذ النظر هو المشاهدة بالعين بدون استخدام تركيز العقل (الجوهري، 1407هـ، ج2، ص830، مادة "نظر". الزبيدي، 1306هـ، ج7، ص537، مادة "نظر").

وأمّا البصر فهو النظر الدقيق إلى الأشياء ومعرفتها بواسطة العقل والتركيز والإحاطة الكاملة بالشيء المرئي (الجوهري، 1407هـ، ج2، ص591، مادة "بصر". الزبيدي، 1306هـ، ج6، ص90، مادة "بصر").

وقد جمع بينهما قوله تعالى: "وَتَرَاهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ" (الأعراف ، 198)، ولولا ذلك الفرق بينهما لما استقام المعنى في الآية الكريمة، ومن هنا أمر الحق تعالى بغض البصر دون النظر، قال تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ (النور : 30)، للتنبيه على أنّ الحرام هو التركيز للإحاطة الكاملة بالمرأة لا مجرد المشاهدة بالعين بدون تركيزكما يشهد له رو اية الكافي في سبب نزول الآية (ظ: الشيخ الكليني، 1363 ش، ج5، ص521، ح5)[1].

والرو ايات في إثبات الو اقعية الخارجية كثيرة، منها رواه الشيخ الكليني في الكافي بسنده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: (سألته عن قول الله عزوجل: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾، قال: يريهم في أنفسهم المسخ، ويريهم في الآفاق انتقاض الآفاق عليهم، فيرون قدرة الله عزوجل في أنفسهم، وفي الآفاق) (الشيخ الكليني، 1363ش، ج8، ص381، ح575)

1- محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن سعد الإسكاف، عن أبي جعفرعليه السلام، قال: (استقبل شاب من الأنصار امرأة بالمدينة، وكان النساء يتقنعن خلف آذانهن، فنظر إليها وهي مقبلة، فلما جازت نظر إليها، ودخل في زقاق قد سماه ببني فلان، فجعل ينظر خلفها، واعترض وجهه عظم في الحائط أوزجاجة فشق وجهه، فلما مضت المرأة فإذا الدماء تسيل على صدره وثوبه، فقال: والله لآتين رسول الله صلى الله عليه وآله ولأخبرنه، قال: فأتاه، فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وآله قال له: "ما هذا؟"، فأخبره، فهبط جبرئيل عليه السلام بهذه الآية: (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون) (الشيخ الكليني، 1363 ش، ج5، ص521، ح5).

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

وفي الاحتجاج عن أمير المؤمنين عليه السلام: (أفلا ينظرون إلى صغير ما خلق؟ كيف أحكم خلقه، و أتقن تركيبه، وفلق له السمع والبصر، وسوى له العظم والبشر...) (الشيخ الطبرسي، 1386هـ، ج1، ص305).

ولعل تتبع الآيات الكريمة والروايات الشريفة الحافة بها في هذا الأصل ليس بعسير، ودلالتها ظاهرة في ندبها إلى النظر للواقعية الخارجية ومشاهدة الإبل والسماء والأرض كخطوة أولى في طريق السير إلى الله تعالى، فالطريق إليه سبحانه يبدأ من هذه الخطوة والمشاهدة الحسية البديهية اليقينية.

2. الآيات الكريمة الواردة في الأصل الثاني أي العلية، ومنها قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾ (الطور: 35)، ودلالة الآية الكريمة بقرينة الإنكار ظاهرة في الإشارة إلى استحالة وجود المعلول بدون علّة، فالآية بصدد ذكر الاحتمالات في وجود الإنسان، وقد بدأتها بالاحتمال الأول وهو وجودهم من العدم، وهو محال؛ لأنه يستلزم الوجود بدون علّة أو كون العدم علّة للوجود، وكلاهما باطل بضرورة العقل، والشاهد في الآية هو استعمالها بداهة العقل القاضية بحاجة المعلول في وجوده للعلّة واستحالة وجوده بدونها أو كون علّته العدم، فهذه الآية الكريمة إشارة إلى مصداق الأصل دون التصريح به (الطباطبائي، 1415هـ، ج1، ص74).

ومن جملتها الآيات التي نطقت بإناطة الباري تعالى الكثير من النِعم التي انعمها على عباده بالأسباب والعلل، فهي وإنْ لم تصرح باسم هذا القانون لكنها أشارت إلى مصاديقه، ومنها قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسَفًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ﴾ (الروم: 48)، إلى غير ذلك من الآيات الكريمة التي تثبت للحوادث الطبيعية أسبابا، فظاهر الآية الكريمة وجود لون من العلاقة الوجودية بين الرياح والسحاب والكسف والودق، وهذا هو المقصود من العلّية أي وجود أمر وجودي أو مجموعة أمور وجودية أذا تحققت لزم منها وجود أمر آخر، فنسمي الأول علّة والثاني معلول، وهذه العلاقة تكلم عنها القرآن الكريم بشكل صريح وأجرى من خلالها الموت والحياة والرزق والحوادث الأخرى السماوية والأرضية ثم أنهاها جميعاً إليه جلّ شأنه؛ لفرض التوحيد، فهو العلّة الحقيقية المستقلة وما

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

سواه تعالى من العلل غير مستقل وتكتسب تأثيرها منه تعالى (ظ: الشيخ الطوسي، 1209هـ، ج5، ص23)[1].

والروايات في إثبات العلية كثيرة، منها ما رواه الشيخ الكليني في الكافي بسنده عن هشام بن الحكم، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ (آل عمران: 190)، قال: (قد جعل الله ذلك دليلا على معرفته بأن لهم مدبرًا) (الشيخ الكليني، 1363 ش، ج1، ص13، ح12).

ومنها ما رواه الشيخ الصدوق في التوحيد مسنداً عن الإمام أبي الحسن الرضا عليه السلام، أنّه خطب في بني هاشم لما أراد المأمون استعماله لولاية العهد، فاستهل خطبته ببيان جملة من معارف التوحيد، وقد جاء في بعض فقراتها: (كُلُّ مَعْرُوفٍ بِنَفْسِهِ مَصْنُوعٌ، وَكُلُّ قَائِمٍ فِي سِوَاهُ مَعْلُول) (الشيخ الصدوق، 1415هـ، ص35، ح2).

ورواه في العيون بنفس السند (الشيخ الصدوق، 1404هـ، ج2، ص136، ح51، خطبه الرضا عليه السلام في التوحيد)، والشيخ المفيد في الأمالي (الشيخ المفيد، 1403هـ، ص253، ح4)، ورواها عنه الشيخ الطوسي في أماليه أيضًا (الشيخ الطوسي، 1410هـ، ص22، ح28، 28).

والرواية نص في أنّ كلّ شيء كنه ذاته معروفة أو قابلة للمعرفة فهو مصنوع لغيره، وكلّ شيء وجوده قائم بغيره لا أنّه عين ذاته فهو معلول، فقد بيّن الإمام عليه السلام في هذا الكلام الشريف مضافاً لقانون العلّية أنّ كلّ شيء معلول للباري تعالى.

وروى السيد الرضي في النهج عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في بعض خطبه المأثورة، قال: (ولو فكروا في عظيم القدرة، وجسيم النعمة، لرجعوا إلى الطريق،

1- قال السيد الطباطبائي في تفسيره: (تصديق القرآن لقانون العلية العامة: ان القرآن يثبت للحوادث الطبيعية أسبابا ويصدق قانون العلية العامة كما يثبته ضرورة العقل... وتصديق هذا المعنى ظاهر من القرآن فيما جرى عليه وتكلم فيه من موت وحياة ورزق وحوادث أخرى علوية سماوية أو سفلية أرضية على أظهر وجوه، وان كان يسندها جميعا بالآخرة إلى الله سبحانه لفرض التوحيد. فالقرآن يحكم بصحة قانون العلية العامة بمعنى أن سببا من الأسباب إذا تحقق مع ما يلزمه ويكتنف به من شرائط التأثير من غير مانع لزمه وجود مسببه مترتبا عليه بإذن الله) (الطباطبائي، 1415هـ، ج1، ص74).

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

وخافوا عذاب الحريق، ولكن القلوب عليلة، والبصائر مدخولة)، ثم ذكر صفة خلق أصناف من الحيوان، وضلال من زعم أنّها من دون مدبر، قال: (ألا تنظرون إلى صغير ما خلق كيف أحكم خلقه، و أتقن تركيبه، وفلق له السمع والبصر، وسوى له العظم والبشر... فالويل لمن جحد المقدر، و أنكر المدبر)، واستشهد على ذلك بقانون العلّية، قال: (وهل يكون بناء من غيربان، أو جناية من غيرجان) (الأمام أمير المؤمنين عليه السلام، 2402هـ، ج2، ص116. 118، خطبة 185)، إلى غير ذلك من الكلمات المأثورة عنه عليه السلام.

فهذه الروايات المروية عن أئمة أهل البيت عليهم السلام فيها إشارات ظاهرة لمصاديق أصل العلّية دون التصريح به، وهي كالنص على هذا القانون.

3. الآيات الكريمة الواردة في الأصل الثالث أي بطلان الدور، ومنها قوله تعالى: ﴿أَمْ هُمُ الخَالِقُونَ﴾ (الطور: 35)، ودلالة الآية الكريمة بقرينة الإنكار ظاهرة في الإشارة إلى بطلان مصداق من مصاديق الدور واستحالته في العلل الوجودية الفعلية، فإذا كان وجود الإنسان بدون علّة أو من العدم محال كما مر في الأصل المتقدم، فلا بد له من علّة وخالق، والاحتمال الأول أن يكون الإنسان هو خالق نفسه، وهذا باطل؛ لأنه يستلزم توقف الشئ على نفسه، ومرجعه إلى الوجود بدون علّة (ظ: الطباطبائي، 1415هـ، ج1، ص74).

والروايات في إبطال الدور كثيرة، منها ما رواه الشيخ الصدوق في التوحيد بسنده عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليهما السلام، أنه دخل عليه رجل فقال له: (يا ابن رسول الله ما الدليل على حدث العالم؟ قال: "أنت لم تكن ثم كنت، وقد علمت أنك لم تكون نفسك، ولا كونك من هو مثلك) (الشيخ الصدوق، 1415هـ، ص203، ح3).

والشاهد في الرواية قول الإمام عليه السلام: (وقد علمت أنك لم تكون نفسك)، ففيه إشارة إلى استلزام ذلك الدور، فقد أشارت الرواية لمصداقه دون التصريح باسمه.

ومنها رواه الشيخ الطبرسي في الاحتجاج من أن رجلا سأل الإمام الصادق عليه السلام: كيف يجئ من لا شئ شئ؟ قال عليه السلام: (إن الأشياء لا تخلو أما أن تكون

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

خلقت من شيء أو من غير شيء، فإن كان خلقت من شئ كان معه، فإن ذلك الشيء قديم، والقديم لا يكون حديثا ولا يفنى ولا يتغير، ولا يخلو ذلك الشيء من أن يكون جوهرا واحدا ولونا واحدا، فمن أين جاءت هذه الألوان المختلفة والجواهر الكثيرة الموجودة في هذا العالم من ضروب شتى؟) (الشيخ الطبرسي، 1386هـ، ج2، ص80).

4. الآيات الكريمة الواردة في الأصل الرابع أي بطلان التسلسل، ومنها قوله تعالى: ﴿أَمْ خَلَقُوا السَّمٰوَاتِ والأرض بَلْ لا يُوقِنُونَ﴾ (الطور: 36)، ودلالة الآية الكريمة بقرينة الإنكار أيضا ظاهرة في الإشارة إلى استحالة التسلسل في العلل الوجودية الفعلية، فإذا استحال كون الإنسان خالقا لنفسه فلابد أن يكون خالقه غيره، وحينئذ ينقل إليه السؤال فمن خالق هذا الغير من (السَّمٰوَاتِ والأرض)؟ ويكرر السؤال ذاته ويتسلسل بلا توقف، وإذا كان كل حلقة من حلقات هذه السلسلة مخلوقا معلولا فيصح نعتها كلّها بالمعلولية والمخلوقية، فمن هو خالقها وعلّتها؟ إذا صح وجودها بدونها لزم وجودها من دون علّة، فحكم مجموع حلقاتها كحكم الخلقة الواحدة، وعليه فهذه الآية الكريمة فيها إشارة ظاهرة إلى مصداق من التسلسل الباطل دون أنْ تصرح باسمه (ظ: الشيخ الطوسي، 1209هـ، ج5، ص23).

والروايات في إبطال التسلسل كثيرة، منها رواه الشيخ الصدوق في التوحيد بسنده عن جابر الجعفي، قال: (جاء رجل من علماء أهل الشام إلى أبي جعفر عليه السلام، فقال: جئت أسألك عن مسألة لم أجد أحدا يفسرها لي... فالشيء خلقه من شيء أو من لا شيء؟ فقال: "خلق الشيء لا من شيء كان قبله، ولو خلق الشيء من شيء إذا لم يكن له انقطاع أبدا") الشيخ الصدوق، 1415هـ، ص66، ح20).

ومنها ما رواه بسنده عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: (لا يكون الشيء لا من شيء إلا الله، ولا ينقل الشيء من جوهريته إلى جوهر آخر إلا الله، ولا ينقل الشيء من الوجود إلى العدم إلا الله) (الشيخ الصدوق، 1415هـ، ص68، ح22).

والروايات فيها دلالة ظاهرة على ضرورة انقطاع المخلوق وانتهائه لخالق ليس بمخلوق، وهي إشارة إلى مصداق التسلسل الممتنع دون التصريح باسمه، وفي المورد روايات أخرى (ظ: الشيخ الصدوق، 1415هـ، ص65).

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكّمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

5 . الآيات الكريمة الواردة في الأصل الخامس أي المعقولات الذهنية، فمن جملة الآيات التي أشارت لمصداق مفهوم الممتنع هي الآيات التي نطقت بنفي شريك الباري، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَ أَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأنعام: 162 -163)، فهذه الآية الكريمة فيها إشارة ظاهرة لمصداق مفهوم الممتنع دون التصريح بالمفهوم، فهذا المصداق لا وجود لها في الخارج، ويستحيل عليه الوجود الخارجي، ولا يقصد بمفهوم الممتنع إلا هذا المعنى أي امتناع وجود مصداقه الخارجي (ظ: الطباطبائي، 1415هـ، ج1، ص74).

ومن جملة الآيات التي أشارت لمصداق مفهوم الممكن هي الآيات التي نطقت بخلق الإنسان وحاجته في وجوده إلى العلّة والخالق، كالآيات المتقدمة في الأصل الثاني والثالث والرابع[1]، وكقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ (البقرة: 21)، فهذه الآيات الكريمة فيها إشارة ظاهرة لمصداق مفهوم الممكن.

فهذا المصداق له وجود في الخارج، ولم يكن وجوده بنحو الضرورة و إنما صح عدم وجوده، وقد اكتسى هذا الوجود الخارجي من غيره، ولا يقصد بمفهوم الممكن إلا نفي الضرورة عن طرفيه أي الوجود والعدم، مصداقه الخارجي (ظ: صدر المتألهين، 1413هـ، ص8).

ومن جملة الآيات التي أشارت لمصداق مفهوم الواجب هي الآيات التي نطقت بغناه سبحانه المطلق كما في الآية الكريم من سورة الطور الآتية في الأصل السابع[2]، و آيات الملك كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ (الشورى: 49)، فهذا الغنى والملك المطلقان إشارة إلى مصداق واجب الوجود دون التصريح بمفهومه، فهو الوجود بنحو الضرورة أو ضرورة الوجود[3].

1- قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ . أَمْ هُمُ الخَالِقُونَ. أَمْ خَلَقُوا السَّمٰوَاتِ والأرض بَلْ لا يُوقِنُونَ﴾ (الطور: 35 -36).

2- قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (فاطر: 15).

3- قال الشيخ الطوسي: (الله تعالى واجب الوجود لذاته، بمعنى أنه لا يفتقر في وجوده إلى غيره، ولا يجوز عليه العدم) (الشيخ الطوسي، 1312هـ، ص93).

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة – العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

والروايات في المعقولات الذهنية كثيرة، فمن جملة الروايات التي أشارت لمصداق مفهوم الممتنع هي الروايات التي نطقت بنفي شريك الباري، ومنها ما رواه البرقي في المحاسن بسنده عن عبد الكريم بن عتبة الهاشمي، قال: (سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: "من قال عشر مرات قبل أن تطلع الشمس وقبل غروبها: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت وهو حي لا يموت، بيده الخير وهو على كل شئ قدير"، كانت كفارة لذنوبه في ذلك اليوم) (البرقي، 1370هـ، ج1، ص30، ح18)، وقد أفرد لروایاتها بابًا خاصًّا (ظ: البرقي، 1370هـ، ج1، ص30).

ومن جملة الروايات التي أشارت لمصداق مفهوم الممكن هي الروايات التي نطقت بخلق الإنسان وحاجته في وجوده إلى العلّة والخالق، ومنها ما رواه الشيخ الصدوق في التوحيد بسنده عن الإمام زين العابدين، عن أبي عبد الله الحسين عليهم السلام، قال: (ومن الدليل على أن الأجسام محدثة: إنّ الأجسام لا تخلو من أن تكون مجتمعة أو مفترقة، ومتحركة أو ساكنة، والاجتماع والافتراق والحركة والسكون محدثة، فعلمنا أنّ الجسم محدث لحدوث ما لا ينفك منه ولا يتقدمه) (الشيخ الصدوق، 1415هـ، ص301، ح7).

فهذه الرواية وغيرها من روايات حدوث العالم التي أفرد لها الشيخ الكليني في كتابه الأصول من الكافي، والشيخ الصدوق في كتابه التوحيد، (ظ: الكليني، ج1، ص35، الصدوق، ص292) بابًا خاصًّا فيه دلالة ظاهرة على أنّ الكون بأسره، بما في ذلك الإنسان، ليس وجوده بنحو الضرورة، وإلّا لما أنفك عن الوجود، بدليل حدوثه، وأنّ وجوده من الغير، ولا يراد من مفهوم الممكن معنى وراء ذلك، فالرواية فيها إشارة لمصداق مفهوم ممكن الوجود.

ومن جملة الروايات التي أشارت لمصداق مفهوم الواجب هي الروايات التي نطقت بغناه سبحانه المطلق، ومنها ما رواه الشيخ الكليني في الكافي بسنده عن الفتح بن يزيد، عن أبي الحسن عليه السلام، قال في جواب أدنى المعرفة: (الإقرار بأنه لا إله غيره، ولا شبه له، ولا نظير، وأنه قديم، مثبت، موجود غير فقيد، وأنه ليس كمثله شيء) (الشيخ الكليني، 1363 ش، ج1، ص86، ح1).

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

فهذه الرواية وغيرها من روايات غناه تعالى المطلق فيها دالة ظاهرة على ضرورة وجوده تعالى، و أنّه لم ولن ينفك عن الوجود؛ ولذا لا يحتاج العلّة، فهو الغني المطلق وما سواه فقير في وجوده إليه سبحانه، ولا يراد من مفهوم الواجب معنى وراء ذلك، فالرواية فيها إشارة لمصداق مفهوم واجب الوجود.

6. الآيات الكريمة الواردة في الأصل السادس أي حاجة الممكن في وجوده للعلة، ومنها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾ (فاطر: 15)، فهذا الفقر الذي نطقت به الآية الكريمة هو الفقر الحقيقي أي الفقر في الوجود لا الاعتباري، فالإنسان فقير في وجوده لغيره، ووجوده منه لا من نفسه، وليس بنحو الضرورة وإلا لما جاز عليه العدم، والحاجة للغير في الوجود هي منتهى الحاجة وغايتها، فهذه الآية الكريمة إشارة إلى مصداق حاجة الممكن للعلّة دون التصريح بمفهومها.

والروايات في حاجة الممكن في وجوده للعلة كثيرة، ومنها مضافًا لروايات حدوث العالم ما رواه الشريف الرضي في النهج عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، قال: (وكل شيء قائم به، غني كل فقير) (الشريف الرضي، 2402هـ، ج1، ص209)، والمراد من القيام هو القيام الصدوري أي صادر عنه تعالى، وهذا كالنص في حاجة ما سواه تعالى إليه في وجوده، وهو المراد من حاجة الممكن في وجوده للغير أي أنّ وجوده من غيره، وكما لا غنى له عنه في وجوده كذلك لا غنى له عنه في بقاءه.

7. الآيات الكريمة الواردة في الأصل السابع أي غنى الواجب عن العلة، ومنها قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (فاطر: 15)، فهذا الغنى الذي نطقت به الآية الكريمة هو الغنى الحقيقي أي الغنى في الوجود لا الاعتباري، فالله تعالى غني في وجوده مطلقا؛ لأن وجوده بنحو الضرورة، ولم تخلو منه صفحة الوجود الخارجي حتى يحتاج في وجوده لغيره، ولا يجوز عليه العدم، فهذه الآية الكريمة فيها إشارة إلى غنى مصداق واجب الوجود عن العلّة دون التصريح بمفهومه.

والروايات في غنى الواجب عن العلة كثيرة، ومنها مضافًا لروايات غناه تعالى المطلق ما رواه الشريف الرضي في النهج عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في قوله تعالى: ﴿إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ (محمد: 7)، وقوله تعالى: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ (البقرة: 245)، قال: (لم

العدد: 47
السنة: 19
1445هـ، 2024م

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278
Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

يستنصركم من ذل، ولم يستقرضكم من قل. استنصركم وله جنود السماوات والأرض وهو العزيز الحكيم، واستقرضكم وله خزائن السماوات والأرض وهو الغني الحميد) (الشريف الرضي، 2402هـ، ج2، ص113) ودلالة الرواية ظاهرة في غناه تعالى، وأظهر مصاديق الغني هو الغنى في الوجود أي أنّ وجوده بنحو الضرورة ومن ذاته، فلا يحتاج فيه إلى العلّة بل هو علّة الوجود، فهذه الرواية فيها إشارة إلى غنى مصداق واجب الوجود عن العلّة.

ومن هنا يتضح أن هذه الأصول التي تشكل مواد ومقدمات برهان الإمكان والوجوب قد أُشير إليها بشكل كامل في الكتاب العزيز والرواية الشريفة، وأمّا ترتيب هذه المقدمات وهيئة البرهان فلا يبعد استظهارها أيضا من الآيات الكريمة والروايات الشريفة المتقدمة، وقد جمعتهما الآيات الكريمة من سورة الطور، قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الخَالِقُونَ. أَمْ خَلَقُوا السَّمٰوَاتِ والأرض بَلْ لا يُوقِنُونَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرُاللهِ سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يُشْرِكُون﴾ (الطور: 35 -43).

فالسؤال الأساسي: من أين جاء الوجود؟ الاحتمال الأول: أنّه جاء من العدم (أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ)، وهذا باطل؛ لأنه يستلزم وجود المعلول بدون علّة. والاحتمال الثاني: أنّ لهم خالق، والسؤال هنا: من هو هذا الخالق؟ الأول: أنهم الخالقون لأنفسهم بنحو الدور (أَمْ هُمُ الخَالِقُونَ)، وهذا باطل؛ لأنّه يستلزم توقف الشيء في وجوده على نفسه، وهو دور ممتنع. والثاني: أنهم الخالقون لأنفسهم بنحو الامتداد (أَمْ خَلَقُوا السَّمٰوَاتِ والأرض)، وهذا باطل أيضاً؛ لأنّه تسلسل ممتنع، ومرجعه لوجود الشئ بدون علّة. فإذا لم يأتوا من العدم، ولم يخلقوا أنفسهم لا بنحو الدور ولا بنحو الامتداد، فيجب أن يكونوا من الغير، وهذا الغير غير مماثل لهم في وجودهم بالضرورة (أَمْ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرُاللهِ).

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

وهذا قريب من بيان العلامة[1] لتقرير الخواجة للبرهان[2]، وأمّا قوله: (وهذا برهان قاطع أشير إليه في الكتاب العزيز بقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (العلامة الحلي، 1417هـ، ص392)، فلعله المراد أنّ الآية الكريمة فيها دلالة على أصول البرهان ومواده.

والروايات في ترتيب مواد البرهان وهيئته كثيرة، ومن جملتها روايات حدوث العالم، فهذه الروايات وإنْ كانت واردة في برهان الحدوث الآتي إلا أنّ الفرق بين البرهانين في ترتيب المواد وإلا فهما يشتركان في بعض الأصول على أنّ برهان الحدوث إنما يستقيم ببرهان الإمكان والوجوب على ما نبّه عليه العلامة في الكشف، والإشارة لهذا البرهان وأصوله العقلية ومواده و آياته وروايته لا يحتمله هذا البحث.

الخاتمة والنتائج

يمكن الإشارة إلى أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث ضمن النقاط الآتية:

1 . إن العلاقة بين العقل والنقل في الفكر الكلامي الشيعي في مسألة معرفة الله تعالى العقلية تكاملية بمعنى أن النقل يبدأ فيها من حيث ينتهي العقل.

2 . إن معرفة الله تعالى بالرغم من وقوعها ضمن إطار المعرفة العقلية إلا أن حساسية المسألة وأهميتها دفعتا المتكلم الإمامي إلى استشراف موادها وترتيبها من النقل الوارد في المسألة على مستوى آيات الكتاب العزيزوروايات العترة الطاهرة.

3 . إن دور النقل في معرفة الله تعالى تارة الإرشاد أي أن أصل المسألة عقلي فيه خفاء وغيرظاهر لمعظم العقول لذا يرشد إليه النقل وفقاً لقاعدة اللطف، وتارة أخرى التأكيد أي أن أصل المسألة عقلي وغير خفي وظاهر للعقول إلا أنه غاية في الأهمية

(2) قال العلامة: (هنا موجود بالضرورة، فإن كان واجبا فهو المطلوب، وإن كان ممكنا افتقر إلى مؤثر موجود بالضرورة، فذلك المؤثر إن كان واجبا فالمطلوب، وإن كان ممكنا افتقر إلى مؤثر موجود، فإن كان واجبا فالمطلوب، وإن كان ممكنا تسلسل أو دار) (العلامة الحلي، 1417هـ، ص392).

(8) قال الخواجة: (الموجود إن كان واجبا وإلا استلزمه؛ لاستحالة الدوروالتسلسل). (العلامة الحلي، 1417هـ، ص392).

العدد: 47
السنة: 19
1445هـ ، 2024م

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

فأكده النقل وفقا للقاعدة البلاغية؛ لأنّ التأكيد يأتي لبيان أهمية الموضوع، وتارة ثالثة التأصيل أي أن الأصل مع أنّه من الأصول العقلية إلا أنه مما يخفى عن العقول؛ لذا أصل له النقل وفقاً لقاعدة اللطف أيضا، ومن هنا فأصوله بلا ريب قرآنية بشكل كامل.

4 . إن أهم البراهين العقلية على وجوده تعالى هو برهان الإمكان والوجوب الذي يرتكز على جملة من الأصول العقلية التي لا يمكن أن يستقيم البرهان بدونها، وقد أُشير إليها بشكل كامل في الوحي، ونبّه عليها بصور مختلفة، ولم تقتصر هذه الإشارة على أصوله ومقدماته ومواده وقضاياه و إنما شملت ترتيبها بنحو التأكيد والتنبيه.

المصادر والمراجع

1- الآملي، عبد الله جوادي. (1415ه). *التوحيد في القرآن*، ط2، مؤسسة النشر الإسلامي. قم.
2- اميل. (1377 ش)، *تاريخ فلسفه*، ترجمة: يحيي مهدوى، ط1، خوارزيم. طهران.
3- البرقي. (1370ه). *المحاسن*، تحقيق: جلال الدين الحسيني المحدث، دار الكتب الإسلامية. طهران.
4- الجرجاني، الشريف علي بن محمد. (1306ه). *التعريفات*، ط1، المطبعة الخيرية - القاهرة.
5- الجوهري. (1987م). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، ط4، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين. بيروت.
6- الزبيدي، محمد مرتضى (1306ه). *تاج العروس من جواهر القاموس*، ط1، دار مكتبة الحياة، بيروت.
7- الشريف الرضي، *حقائق التأويل*، تحقيق وشرح: محمد رضا آل كاشف الغطاء، دار المهاجر. بيروت.
8- الشريف الرضي، *نهج البلاغة (خطب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام)*، جمع تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده، تصحيح: صبحي الصالح، دار الكتاب. بيروت.
9- الشيخ الرئيس، أبي علي ابن سينا. (1983م). *إلهيات الشفاء*، طبع في قم بالأفست على طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب.
10- صدر المتألهين. (1413ه). *الحاشية على إلهيات الشفا*، ط3، طبع بهامش الكتاب، مؤسسة النشر الإسلامي قم.
11- صدر المتألهين. (1981م). *الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية*، ط4، دار إحياء التراث العربي. بيروت.

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة علمية فصلية محكّمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

12- الشيخ الصدوق. (1398ش) *التوحيد*، تعليق: السيد هاشم الحسيني الطهراني، مكتبة الصدوق .طهران.
13- الشيخ الصدوق. (1404ه). *عيون أخبار الرضا عليه السلام*، تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . بيروت.
14- الطباطبائي. (1415ه). *الميزان في تفسير القران*، ط7، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي . قم.
15- الطبرسي. (1386ه). *الاحتجاج*، ط2، تحقيق وتعليق وملاحظات: السيد محمد باقر الخرسان، دار النعمان للطباعة والنشر. النجف الأشرف.
16- الشيخ الطوسي. (1209ه). *التبيان في تفسير القرآن*، ط1، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي.
17- الشيخ الطوسي. (1410ه). *الأمالي*، ط3، تحقيق وطبع: مؤسسة البعثة . قم
18- الشيخ الطوسي، الخواجة نصير الدين. (1407). *تجريد الاعتقاد*، ط1، تحقيق: محمد جواد الجلالي، مكتب الإعلام الإسلامي . قم.
19- العلّامة الحلي. (1412ه). *القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية*، مؤسسة النشر الإسلامي . قم.
20- العلّامة الحلي. (1417ه). *كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد*، ط7، تحقيق: حسن زاده الآملي، مؤسسة نشر الإسلامي . قم.
21- غلام رضا الفياضي. (1417ه). *تعليقة على نهاية الحكمة*، ط14، طبع بهامش الكتاب، مؤسسة النشر الإسلامي قم.
22- الشيخ الكليني. (1363 ش). *الأصول من الكافي*، تحقيق: علي أكبر الغفاري، ط5، دار الكتب الإسلامية . طهران.
23- الشيخ المفيد. (1403ه). *الأمالي*، ط2، تحقيق: الحسين استادولي، منشورات جامعة المدرسين.
24- ابن ميثم البحراني. (1406ه). *قواعد المرام في علم الكلام*، ط2، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي.
25- نجم الدين على. (1412 ه) *الرسالة الشمسية*، الكاتبى القزوينى، مطبوعة ضمن *كتاب القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية*، للعلامة الحلي، مؤسسة النشر الإسلامي، . قم.

DOI: 10.36324/fqhj.v1i47.16278

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.
مجلة كلية الفقه – جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4,0 الدولي